

خاتم ذكي متصل بالهواتف والحواسب اللوحية

ميزة فريدة تتبع للمستخدم تشغيل صوت الجرس في هاتفه في حال فقده، وذلك لسهولة العثور عليه، كاشفين أن صوت الجرس يعمل حتى في حالة تشغيل الوضع الصامت في الجهاز النقال.

ويقدم الخاتم الذكي الشحن اللاسلكي، ويعتزم مضممو Smarty Ring تزويد الخاتم ببطارية سعة 22 ميلي أمبير/ساعة، مؤكداً أنها تعمل لنحو 24 ساعة متواصلة.



النصبة أو رسائل البريد الإلكتروني الواردة على أجهزتهم، إضافة إلى تنبيهات بوجود مشاركات جديدة على الشبكات الاجتماعية مثل "فيسبوك" و"تويتر". كما يمتلك خاتم Smarty Ring إمكانية التنبيه بوجود رسائل جديدة وإدارة على برامج الأحداث مثل "سكايب" أو "هانج أوت"، والتنبيه بالكمية المتبقية في طاقة البطارية، وإظهار التوقيت المحلي للبلد المتواجد فيه المستخدم.

وأشار مضممو الخاتم إلى أنه يعمل كوحدة تحكم عن بعد في الهواتف الذكية والحواسب اللوحية، حيث يمكن استخدامه للرد أو رفض المكالمات الواردة، أو التحكم في الكاميرا وتشغيل زر الالتقاط، أو التحكم في الموسيقى، أو تغيير أوضاع الهواتف. وأكد المضممو أن Smarty Ring يملك

يسعى مضممو من الهند إلى الحصول على التمويل المادي اللازم لبدء الإنتاج التجاري لخاتم ذكي يمكن توصيله بالهواتف الذكية والحواسب اللوحية العاملة بنظامي iOS وأندرويد عبر تقنية البلوتوث. واطلق المضممو حملة على منصة indiegogo، المتخصصة في جمع الدعم المادي اللازم للمشاريع الناشئة، بهدف الحصول على مبلغ 40 ألف دولار أمريكي لتطوير الخاتم الذكي Smarty Ring. وأوضح مضممو الخاتم الذكي أنه يرتبط مع الأجهزة الذكية عبر تقنية بلوتوث 4.0، ويضم شاشة من نوع LED لإظهار التنبيهات الواردة من أجهزة المستخدمين. ويمكن الخاتم مستخدميه من الحصول على تنبيهات باخر المكالمات أو الرسائل



إشراف / أماني العسيري

كتب / محمد سعد الدين

أهم مدراء شركات

التكنولوجيا لعام 2013



اختارت مؤسسة "نيوز 360" المدراء التنفيذيين الأكثر تناولا في وسائل الإعلام لعام 2013، إذ يعد هؤلاء بمثابة مشاهير هوليوود، لكن مقرهم وادي السيليكون الذي يضم أبرز المؤسسات التكنولوجية في العالم.

الشركة التي تعنى بتجميع وتصنيف الأخبار قامت بتحليل أكثر من 400 ألف مصدر إخباري بين الأول من يناير والثلاثين من نوفمبر 2013، وعملت على تصنيفها بناء على ورود أسماء المدراء في العناوين الرئيسية للأخبار. وقد جاءت النتائج على الشكل التالي:

5 - المدير التنفيذي لشركة أمازون ستيف بيزوس: حاز على اهتمام الإعلام العالمي عبر شرائه صحيفة واشنطن بوست في خطوة اعتبرت مفاجئة، ثم إعلانه عن نية الشركة استخدام الطائرات من دون طيار لإيصال بعض البضائع. وقد حققت شركته خلال العام المنصرم أرباحاً كبيرة، وشهدت أسهمها ارتفاعاً ملحوظاً، إذ فاق سعر السهم الواحد 400 دولار، أما النمو الذي حققته فيبلغ 60%.

4 - المدير التنفيذي لشركة ياهو ماريسا ماير: هي المرة الوحيدة في اللائحة، وقد ورد اسمها في 2029 عنواناً إخبارياً عام 2013. الاهتمام بماير يعود إلى صفقات الاستحواذ التي قامت بها هذا العام لعشرات الشركات الكبيرة والشائنة، بما فيها تامبلر. ماير تمارس مهامها كمديرة تنفيذية وأم، الأمر الذي تناولته الصحافة العالمية بكثرة، وقد حصلت على ثناء وتقدير الكثيرين، وبعض قراراتها كانت محط جدل، لاسيما قرار حظر عمل موظفي ياهو من منازلهم.

3 - المدير التنفيذي لشركة فيس بوك مارك زوكربيرغ: حل في المرتبة الثالثة بورود اسمه في 2239 عنواناً إخبارياً هذا العام. أبرز ما حققه زوكربيرغ تمثل في ارتفاع أسهم الشركة بشكل كبير، إضافة إلى قراره - قبل أيام - عرض 70 مليون سهم بقيمة 2.3 مليار دولار بهدف سداد الديون المتواجبة على شركة فيس بوك. كما تعد ثروة زوكربيرغ من أكثر المواضيع التي تناولتها وسائل الإعلام، فهو أحد أغنى الشباب في العالم.

2. بيلون ماسك: ويوصف بأنه الأكثر ابتكاراً ورؤية من بين نظرائه، إذ طرح وبدأ تنفيذ أفكار وصفت بأنها قد تغير صورة العالم. على سبيل المثال، الرحلات التجارية إلى الفضاء عبر مشروع سبيس اكس، سيارات تسلا الكهربائية، القطار الأسرع في العالم الذي يربط بين لوس أنجلوس وسان فرانسيسكو، والمدينة الشمسية، وغيرها. حاز ماسك على 2733 عنواناً إخبارياً.

1. تيم كوك: المرتبة الأولى كانت من نصيب المدير التنفيذي لشركة أبل الأمريكية الذي حصل على 3555 عنواناً إخبارياً، أي ما نسبته ثلث العناوين التي تناولت باقي المدراء. وتعتبر أخبار الشركة الأمريكية الأكثر استقطاباً في العالم، لا سيما مع إطلاقها منتجات تكنولوجية جديدة كإيفون 5 أس أي فون 5 سي. وقد عين كوك في منصبه بعد إعلان مدير الشركة والمؤسس الراحل ستيف جوبز استقالته في 24 أغسطس 2011.

فلاش

الحق في الوصول الحر للمعلومات



يحق للناس البحث عن المعلومات حول حقوق الإنسان والحصول عليها والاحتفاظ بها. ويحق للأفراد والجماعات الحصول على المعلومات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ينبغي على الدول أن تكفل استخدام الناس دون عراقيل لجميع الأشكال الإعلامية بما فيها الإنترنت. وينبغي أن يكون كل شخص حراً في تقديم شكوى حول انتهاكات حقوق الإنسان إلى آليات حقوق الإنسان دون معوقات أو عراقيل.

المعيار الدولي: المادة 6 من إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

المعيار المحلي: قانون اليمن رقم (13) لعام 2012م بشأن حق الحصول على المعلومات.

دراسة يمنية للباحثة هبة عيدروس تطلب بتجريم سرقة برامج الحاسب الآلي بنصوص صريحة

برامج الحاسب تمتد إلى كافة المجالات وتؤثر مالياً في اقتصاد العالم

سرقة برامج الحاسب تعود لارتفاع أسعار النسخ الأصلية في الدول النامية عامة واليمن خاصة

إن موضوع (سرقة برامج الحاسب الآلي) هو أحد المواضيع المهمة في عصرنا الحالي، ويعود السبب في ذلك إلى التطور السريع في تكنولوجيا الحاسبات وتقنية المعلومات.

ونظراً لأهمية الموضوع وقفت الباحثة هبة عيدروس الأستاذة المحاضر بكلية الحقوق بجامعة عدن أمام هذه الدراسة الموسومة بـ(سرقة برامج الحاسب الآلي في القانون المقارن) للدفاع عن رسالة الماجستير التي نالت عنها درجة امتياز..

عرض / أماني العسيري



جريمة السرقة في حالة سرقة الاستعمال لتناقض فعل الاستعمال ومفهوم السرقة من حيث الركن المعنوي، وكذلك عدم وجود النص التصانفي مبتكراً، والثاني: أن يُعجز عنه بطريقته أو أسلوب شخصي لمبتكره.

وفيما عدا ذلك فإنه يخرج عن نطاق الحماية وفقاً لهذا القانون، إلا أن هناك من برامج الحاسب ما لا يتوافر فيه هذان الشرطان.. ناهيك عن أن نصوص الحماية الجنائية في هذا القانون قد أضفت حمايتها على برامج الحاسب بما يتفق ومفهوم المؤلف، وما يرتب عليه من حقوق للمؤلف. لذلك نجد أن هذه الحماية لا تتواءم وخطورة الاعتداءات التي تقع على برامج الحاسب، كما أنها لا تجرم جميع هذه الاعتداءات؛ لأنه في حقيقة الأمر أن هذه القوانين شرعت أساساً لتضمن حماية حقوق المؤلفين أكثر منه حماية لبرامج الحاسب، ونتيجة لذلك نجد أن قوانين حماية حق المؤلف ليست كافية لحماية برامج الحاسب.

4. عدم إمكانية خضوع سرقة برامج الحاسب لقانون العقوبات التقليدي لعدم ماديته وطبيعتها الخاصة التي تشكل عقبة في طريق تطبيق نصوص قانون العقوبات.

5. ضرورة توفير الحماية الكافية لبرامج الحاسب؛ لأن عملية إنتاجها تعني بذل الكثير من المال والجهد والوقت بالنسبة لمؤلفيها ومنتجيتها. حيث تصل التكلفة إلى ملايين الدولارات. الأمر الذي يؤثر سلباً أو إيجاباً على اقتصاد الدول المعتمدة على الاستثمار في هذا المجال.

6. إن سبب ارتفاع سرقة برامج الحاسب بمختلف صورها يعود إلى ارتفاع أسعار النسخ الأصلية في الدول النامية عامة واليمن خاصة، مما جعلها أكثر عرضة للقرصنة من قبل الأفراد غير القادرين على شرائها دون غيرها.

7. إن قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لعام 1994م جاء خالياً من النص الصريح باعتبار الطاقة أو التيار الكهربائي مالا منقولاً يقع عليه الاعتداء بالسرقة أسوة بالقوانين العربية الأخرى... كما أن قانون الكهرباء الخاص رقم (1) لعام 2009م ولائحته التنفيذية قد خلت أيضاً من وجود نص صريح يعرف التيار الكهربائي محل الاعتداء المعاقب عليه بموجبها. بالإضافة إلى ذلك عدم تحديده لصور وحالات هذا الاعتداء وفيما إذا كانت تمثل جريمة أو مخالفة في حين نجاهه قد احتوى على نصوص عقابية سائلة للحرية والغرامة المالية، وهذا يتعارض ومبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

8. عدم إمكانية خضوع برامج الحاسب لأحكام

قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لعام 1994م

يخلو من التجريم الصريح لسرقة التيار الكهربائي

لا بد من سن قوانين مكافحة جرائم تقنية المعلومات بشقيها الإجرائي والموضوعي

العالم بنسبة (10%) في غضون (4) سنوات من شأنه أن يخلق (142) مليار دولار دخل أنشطة اقتصادية جديدة إلى جانب خلق نصف مليون وظيفة جديدة حول العالم.

شحة الدراسات في هذا المجال

ولكل ما ذكر اختارت الباحثة هبة عيدروس هذا الموضوع ليكون محلاً لدراساتها لأسباب عدة منها:

أولاً: الأهمية التي اكتسبتها برامج الحاسب في كافة مناحي الحياة على مستوى العالم.

ثانياً: حداثة وشحة الدراسات في هذا المجال التي تكاد تنعدم لا سيما في اليمن.

ثالثاً: المشكلات العديدة التي يثيرها موضوع هذه الدراسة من الناحية النظرية والعملية.

كما استهدفت الدراسة التي أجرتها الباحثة على مدى عامين ونصف تحقيق الآتي:

أولاً: التركيز على التحديات التي تواجه القانون الجنائي بحالته الراهنة بخصوصه التقليدي ومبادئه ونظرياته التي تبدو أنها غير كافية في حالة تطبيقها على الأشكال الحديثة للجرائم ذات الطابع التقني المتطور.

ثانياً: المساهمة في وضع اللبنيات الأولى لتنظيم المناخ القانوني لدراسة الجرائم الحديثة تمهيداً لماكبة القانون الجنائي لهذا التطور بخلاف الطبيعة المستقر عليها.

ثالثاً: تشجيع الباحثين في مجال القانون الجنائي على دراسة الجرائم الحديثة وإثرائها بالبحث والدراسات.

رابعاً: إيجاد الحلول للمشكلات التي تثيرها هذه الجرائم عند اصطدامها بالنصوص التقليدية القائمة على المبادئ المستقرة في الفقه الجنائي.

وتوصلت الباحثة إلى نتائج عامة أوجزتها بـ:

1. أن برامج الحاسب عبارة عن كيان معنوي غير ملموس؛ ونظراً لأهميتها الاقتصادية في عصرنا الحالي وامتداد سيطرتها على كافة المجالات دفع الأمر رجال القانون في الفقه والقضاء إلى القبول بحقيقة أن هذه البرامج تمثل قيمة مالية مؤثرة في اقتصاد دول العالم.

2. إن المقتن اليمني يُعد من المقتنين القلائل الذين عرفوا برامج الحاسب في القانون الصادر حديثاً بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة رقم (15) لعام 2012م في المادة الثانية منه، والتي اعتبرتها "مجموعة من العبارات أو التعليمات المعبر عنها بكلمات أو رموز أو بأي شكل آخر وبإمكانها أن تجعل الحاسب الآلي يؤدي أو ينفذ مهمة ما أو يعطي نتيجة ما" وبموجبه أصبحت برامج الحاسب محمية باعتبارها مصنفات وفق المادة الثالثة - الفقرة العاشرة منها.

فقد ارتأت أن تركز جل اهتمامها في دراسة هذا الموضوع الحديث - رغم صعوبته- لعل هذه الدراسة تكون نقطة انطلاقاً لتشريع القوانين لمواجهة سلوك الأفراد الذي يمثل اعتداء على حقوق الغير.

الأمر الذي يستدعي وقوف القانون أمامها سداً مانعاً لأجل تحقيق الردع لهؤلاء الأفراد أو الجماعات، والحد من ارتكاب مثل هذه الجرائم لما لها من آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية.

مفهوم السرقة الإلكترونية

فمفهوم سرقة برامج الحاسب يلقي ممانعة شديدة لدى القانون المقارن والفقه التقليدي، ويعود السبب في ذلك إلى أن أحكام جريمة السرقة تتلخص في فعل الاختلاس أو الأخذ كركن مادي يقوم على إخراج المال من حرزه.

كما أن محل الجريمة المتمثل في المال يشترط أن يكون منقولاً مادياً، وهو ما لا يراه غالب الفقه والقضاء كافياً لتطبيقه على برامج الحاسب ذات الطابع المعنوي. حيث أن هناك خلافاً فقهيًا حول مدى انطباق صفة النقل المادي على برامج الحاسب فيما إذا برد تطبيق أحكام جريمة السرقة عليها.

انتهاكات عالمية وخسائر مالية كبيرة

ونتيجة لذلك ولما يتعرض له العالم من اعتداءات تجعله يخسر مليارات الدولارات سنوياً.. وفي هذا الجانب دعت الباحثة لدراستها بإحصاءات عالمية، حيث قدرت الخسارة بـ(3) مليارات دولار بسبب انتهاكات حقوق الملكية الفكرية ويأكثر من (50) مليار دولار نتيجة عمليات الاحتيال على الملكية الفكرية، في حين قدرت الخسائر على مستوى العالم ما بين (200 - 250) مليار دولار في مجال تكنولوجيا المعلومات وفق تقرير الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية عام 2009م.

إلا أن الدراسة التي أجرتها هبة عيدروس التجارية الدولية للعام 2001م في مجال حقوق الملكية الفكرية أشارت إلى أن (2.5) مليون وظيفة شرعية تتعرض لتهديد كل عام نتيجة فقدان ثقة حماية حقوق المؤلف، وأكدت أن حقد الأثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عالمياً عن قضايا التقليد والقرصنة ستصل إلى نحو (1.7) تريليون دولار بحلول العام 2015م. وأكدت دراسة اقتصادية أعدها اتحاد منتجي برامج الحاسب التجارية، أن العمل على تخفيض معدل القرصنة في جميع أنحاء